الى انظار وزارة الزراعة

الفلاح بحاجة الى بذور اسمدة غير مغشوشة.. ورخيصة!

تحقيق/ مديحة جليل البياتي

الحديث عن قطاع الزراعة يحتم علينا الامساك بعدد من الخيوط التي تحرك العملية الزراعية في القطر، من اجل الوقوف على المرتكزات الاساسية التي يعتمد عليها هذا القطاع من حيث تجهيز المواد والمستلزمات الضرورية من بذور وأسمدة ومكافحة الحشرات وكل ما يدخل ضمن عملية الانتاج الزراعية وكيفية دخول هذه المواد وطرق توزيعها كي تصل الى يد الفلاح او المزارع ليتسنى له استخدامها بالطريقة الأمثل ليحصل على منتوج يستطيع من خلاله اعادة ودفع المبالغ التي قد صرفت في العملية الزراعية، ومحافظته على السعر المعقول الذي يتقبله المستهلك من دون أن يرهق كاهله إن الموازنة تعد ضرورية في أي انتاج واعادة انتاج.

"المدى" اتصلت بالعديد من اصحاب الوكالات الزراعية وعدد من المزارعين للوقوف على اهم الامور التي تدور في خفايا هذا القطاع الحيوي..

ارتفاع اسعار البذور

المزارع حسين جاسم العزاوي اجاب عن سؤالنا وعن هموم المزارع والفلاح في المرحلة الحالية، فقال:

نحن حقيقة نعاني من ارتفاع كبير في اسعار البذور والأسمدة الزراعية، فقد وصلت اسعار بعض انواع البذور الزراعية الى ارتفاع غير منطقي، مما يثقل كواهلنا، فضلا عن ذلك ارتفعت اسعار المبيدات الزراعية، فهذه المواد وحدها تشكل عبئاً كبيراً، وهي سيف ذو حدين، فاما ان يكون استخدامها من مصلحة المنتوج الزراعي، واما ان تكون وبالا عليه، إذ شكلت الآفات الزراعية العديد من الامراض التي تصيب المنتوجات الزراعية هلاكاً كبيراً اما لسوء استخدام النسب المعمول بها في عملية المكافحة او يكون المبيد غير صالح. نعاني اذن من زيادة اسعاره، ومن عملية الغش الجاري. ثمة تكاليف اخرى تسهم في ارتفاع المنتوجات الزراعية منها ارتفاع تكاليف ساعات الحراثة والنقل وغيرها من الامور.

شحة

سألنا المزارع حمد رزاق الشمري عن وجود منافذ لتسلم المواد الزراعية فاجابنا قائلا: كنا في السابق نتسلم على نحو شبه شهري حصتنا من البذور والمبيدات من الجمعيات الفلاحية، لكن منذ انتهاء العمليات العسكرية في العراق تعرقلت هذه العملية بعد تعرض العديد من المخازن في بغداد والمحافظات الى عملية السلب والنهب، فالتجأ الفلاح والمزارع الى السوق المحلية لسد الحاجة من هذه المواد لتسيير عمله، وكما تعرفون اذا تركنا أراضينا من دون زراعة فسوف تتحول الى أراضي بور تعلوها الملوحة مما يصعب علينا زراعتها من جديد، فالشحة في توزيع هذه المواد من قبل التجهيزات الزراعية والجمعيات الفلاحية تجعل من زراعة مساحات أوسع من الاراضي شبه مستحيلة.

السياسة السابقة

من المعروف ان النظام السابق كان يستورد المواد الزراعية من مناشئ عالمية غير معروفة مما سبب ازمة كبيرة في ثقة الفلاح بمكاتب الوكلاء الزراعيين.

"المدى" توجهت الى منطقة علاوي جميلة في بغداد، وهي المنطقة الاكثر شهرة من ناحية عدد المكاتب والوكلاء الزراعيين. ولقد أثار اهتمامي احد المكاتب الزراعية اذ وضع لافتة كبيرة على واجهة مكتبه كتب عليها (استيراد وتصدير المواد الزراعية) وأثارني ايضا كثرة ما معروض من مواد مختلفة من البذور الزراعية من مختلف المناشيء تكتظ بها الرفوف في كل جوانب المحل.

دخلت هذا المكتب وعرفت صاحبه على مهمتي الصحفية، وقدمت استفساراتي بشأن هذا الموضع.

لكن المهندس الزراعي رائد الخزرجي.. رد على استفساراتي باسئلة اخرى اخبرني بانه يحاول هو نفسه ان يجد لها أجوبة. قال: هناك تخوف الفلاح والمزارع من كل شيء جديد، اعني هناك نوعيات جديدة من البذور والمواد الزراعية يرغب الفلاح بها ويظل يرفض اية نوعية سوى النوعية القديمة، مما يؤدي الى نسبة انبات ضئيلة جداً مسبباً ضياع المال والجهد.

ولماذا يصر الفلاح على استخدام النوعيات القديمة من البذور..؟

حقيقة كثرة المعروض من الاصناف الجيدة وغير الجيدة، يجعل الفلاح متخوفاً من استخدام اي شيء جديد فهو يستخدم النوعية التي استخدمها سابقاً .. سياسة النظام السابق في حصر توزيع المستلزمات الزراعية والبذور الجيدة على اعوانه اسهم بشكل كبير بتدمير قطاع الزراعة شيئاً فشيئاً.

تقليد المنتوج

❖المهندس الزراعي حسام مصطفى قال: ان السياسات الخاطئة التي اتبعتها شركة التجهيزات الزراعية سابقاً في عدم توزيع الكثير من المواد على الفلاحين بحجة ابقائها ضمن خزين ستراتيجي وذلك بتوجيهات من ديوان الرئاسة آنذاك، حجب الكثير من المواد الجيدة مما الجأ المزارعين الى السوق المحلية لشراء علبة البذور بعشرة اضعاف سعرها السابق او شراء ماكنة زراعية بأسعار خيالية. ازاء ذلك دخلت شركات غير معروفة الى السوق قامت بتقليد المنتوج الجيد وأخذت تغش في نوعية المبيدات الزراعية. ومما زاد الطين بلة هو ابرام عقود بملايين الدولارات مع هذه الشركات. وزارة الزراعة في السابق فعلت ذلك مما شكل عاملاً حقيقياً في اغراق السوق بنوعيات غير جيدة.. كل هذه الامور حتمت علينا الوصول الى مصادر توزيع البذور والاسمدة.

المحطة الاخيرة

محطتنا الاخيرة اذن هي شركة التجهيزات الزراعية التقيت احد مسؤوليها الذي رفض ان يذكر اسمه سألته عن دور المؤسسات الحكومية في معالجة الازمة الزراعية التي يشهدها القطر، فأجابني:

تقوم شركة التجهيزات الزراعية الان بتوزيع قدر من البذور الزراعية والمبيدات والتجهيزات الزراعية كالمرشات والمكننة الزراعية البسيطة. فالكثير من العقود الزراعية لم تنفذ بسبب سوء الحالة الأمنية التي يشهدها العراق مما سب نفور الشركات العالمية من الاستثمار في العراق، لكننا على الرغم من كل الظروف الصعبة نقوم بدعم بعض المواد الزراعية، فطن الاسمدة الكيمياوية نبيعه بسعر ١٣٠الف دينار، وهو ارخص مما موجود في السوق، وقد تم بيع طن السماد الكيمياوي ب ١٧٥ الف دينار.

❖ ما تعليلك بوجود المواد الزراعية الرديئة بكثرة في السوق..؟

. بعد مرور عامين على انتهاء العمليات العسكرية في العراق لاتزال الحدود مفتوحة امام استيراد نوعيات مختلفة من المواد الزراعية من د ون اي رقيب، ففي السابق كانت هذه المواد تخضع للفحص من خلال جهاز التقييس والسيطرة النوعية، وكان يرفض العديد من المستورد من خارج العراق اذ لم تكن خاضعة للمواصفات العالمية.. اما الآن فدخول المستورد الزراعي بدون اي رقيب انعكس سلبا على نوعية وانتاجات البذور مما سبب عزوف الفلاحين عن زراعة مساحة واسعة من الاراضي الزراعية.

دور الحكومة

❖احد الفلاحين وأسمه حمزة رحيم كان موجوداً في الشركة العامة للتجهيزات حملني مسؤولية نقل كلامه عبر (المدى). وهو يطالب بالتدخل الفوري من قبل الحكومة الجديدة ووزارة الزراعة لانقاذ الزراعة، كما يطالب تدخل المنظمات الدولية ذات الاهتمام بالزراعة برفد المزارعين بكل السبل والوسائل الناجحة لرفع المستوى الزراعي كتوفير البذر الزراعية والاسمدة والمبيدات ومن شركات ومناشيء معروفة واكثارها في الأسواق كي يستطيع اصحاب الشأن الاستفادة من هذه التسهيلات التي سوف تؤدي اخيرا الى انعاش الاقتصاد في البلد.

زبيد! سوق يلد اسواقاً عديدة

الحصة التموينية، الحشيش، الاسلحة.. واسواق اخرى

ميسان/ محمد الحمراني

خلال فترة الحرب العراقية الايرانية وبعدها ظهر الكثير من الاسواق ولا سيما في المدن المحاذية للحدود الايرانية وذلك بسبب احتياجات الجيش من مواد غذائية وخدمات. في تلك الايام ظهر (سوق زبيد) الذي مرّ بتحولات غريبة جعلته من أشهر الاسواق الشعبية بسبب كثرة اقسامه فهو يحتوي على سوق للخضار وآخر للاسلحة، وثالث للفرهود ورابع لبيع الأقمشة. كل هذه الاسواق اطلق عليها (سوق زبيد).

نبذة تاريخية عن السوق

تقع منطقة (زبيد) جنوب مركز محافظة ميسان، وبمحاذاة الطريق المؤدي الى محافظة البصرة وحتى عام ١٩٧٨ لم يكن يسكنها أحد وكانت موقعاً لسجن وحيد ضم العديد من المناضلين الأكراد، ولكن مع بدء الحرب العراقية الايرانية هجرت العديد من القرى المحاذية لايران، ومن اهمها قرية الزبيدات، التي هجرت بالقوة لتصبح مساكنهم مواضع عسكرية ومرصداً.

ومن اجل ابعاد هؤلاء المهجرين عن الانظار انزلوهم في الموقع المحيط بسجن الأكراد بعد أن ادخلوا السجن ولأن أغلب السكان من عشيرة (زبيد) فقد سميت المنطقة باسم العشيرة واصبح السجن بعد اعماره سوقاً صغيرة لبيع الفواكه والخضروات وكان اغلب سكان عشيرة زبيد يعملون في الحياكة ونسبة قليلة منهم عملت في السوق، ومع ذلك سمي السوق باسمهم.

في بداية التسعينيات كثرت (الجنابر) حول السوق الصغير واصبحت مداخله أشبه بسوق اخطبوطي لعل يصح ان نطلق عليه سوق (الجنابر) وضم هذا السوق اصحاب (جنابر) المواد الكهربائية ومصلحي منظمات الغاز وعربات (الحاجة بربع) وباعة السجائر وأكشاك الحلويات ولم تمنع الشرطة او البلدية الباعة من اصحاب (الجنابر) لانهم كانوا يعطون سراً مبلغاً يومياً قدره ٢٥٠ دينار لعامل البلدية.

وفي عام ١٩٩٣ بدأت تظهر اسواق اخرى صغيرة حول بناية السوق التي اصبحت اغلب محالها متخصصة ببيع الاقمشة والكماليات، وتحول باعة الفواكه والخضر الى خارج السوق ليمتد اخطبوط الباعة الذين اغلبهم من النساء اللواتي فقدن ازواجهن في حروب صدام او الذين قتلهم النظام بسبب انتمائهم الى حركات سياسية أو هروبهم من الجيش.

سوق الحصة التموينية

تشكل سوق الحصة التموينية في محيط سوق زبيد، ويتكون من عشرين محلاً، واغلب الذين يعملون فيه من الشباب، وفي كل محل يعمل نحو ستة افراد، اثنان يبقيان في المحل اما الأربعة فيذهبون الى النواحي والاقضية ويجلبون (لوريات) من مفردات الحصة التموينية، ثم ترزم هذه البضائع وتباع في بغداد (السيد احمد علي) احد اصحاب المحال قال: قبل ايام اشتريت شاحنة من الرز سرقها بعض الافراد من طريق البصرة كان جهدنا افراغ الحمولة من (لوري) الى (لوري) آخر وحين سألته عما أذا كان يوجد من يحاسبهم، قال: في عهد صدام كنا نعطي النقود لرجال الامن لاسكاتهم، وبعد السقوط ارتحنا من هذه المشكلة فلم يعد يأتي احد ليسألنا عما نبيع. قلت له ولكن عملكم فيه نسبة من الحرام، فقال: قبل ايام كنت في حضرة احد رجال الدين وقال لي انت تشتري بنقودك الخاصة ولا ذنب عليك.

في الفترة الاخيرة تفرق السوق واصبحت محالة في أزقة صغيرة وفي البيوت ولكنها كلها تقع حول سوق زبيد الام.

طريق الحواسم

بعد سقوط النظام البائد تولد في احد الفروع المحاذية سوق لبيع الحواسم التي حصل على نسبة كبيرة منها سكان حي الرسالة (اطلق حي الرسالة على حي منطقة زبيد مؤخراً) وحي الرسالة يقترب من المخازن العامة في العمارة، مما جعل بعض العوائل الفقيرة تهجم على المخازن وتأخذ كل ما فيها كنوع من الانتقام من حكومة صدام، وفي هذا السوق توجد انواع الفرشات والبطانيات والاجهزة الكهربائية والاقمشة والملابس الداخلية واغلبها (جوه السوك) وشهد هذا السوق ازدهاراً لمدة عشرة اشهر حصل فيه العديد من الشباب على مبالغ مالية خيالية بعضهم تزوج والبعض الاخر اشترى سيارة او قطعة أرض. التقيت بأحد الشباب الذي كان يعمل به اسمه (حيدر) قال: كانت اوضاعنا المادية سيئة ومثل جميع الناس حصلت على كارتونات من المصابيح وقمت ببيعها بالجملة واسهمت في هذا المبلغ بزواج احد اخوتي الذي لم يتزوج بسبب الاوضاع المادية الحرجة واضاف: ولكن سوق الحواسم اختفى ولم يبق منه أي اثر.

سوق الحشيش

في صباح كل يوم تأتي السيارات البيكب يقودها فلاحون ممتلئة بالحشيش لتباع في سوق يقابل سوق زبيد تجتمع فيه الكثير من النساء والرجال الذين جاءوا من الريف لبيع علف الحيوانات وفي الأغلب يحملون بأيديهم عصياً غليظة يفتح هذا السوق الساعة الخامسة فجراً ويتبدد بحدود الثامنة صباحا وبعد ذلك لا تجد احداً عدا بقايا الحشيش المنتشرة في المكان احد الباعة واسمه (ابو مجيد) قال انه يسكن في قضاء المجر الكبير ولديه أرض زراعية وفي الأغلب ينبت الحشيش بأرضه بدون رعاية كبيرة فهو يحتاج الى الماء فقط، وحين سألته عن الاسعار قال: كان سعر الباقة الواحدة بـ (٢٥٠) ديناراً، والان ارتفعت الى (٥٠٠) دينار وأضاف: انا اجلب معي يوميا نحو (٢٠٠) باقة وابيعها جميعها في الغالب.

اسلحة

ظهر سوق الاسلحة بعد سقوط النظام المباد، وتباع فيه اغلب اسلحة الفيلق الرابع القديم والفرقة العاشرة ومراكز الشرطة واسلحة الفرق الحزبية، وهو يقع خلف سوق زبيد بقليل ويرتاده العشرات من سكان الريف وفيه يتجول تجار أسلحة في أماكن مختلفة من العراق حتى ان بعض الاسلحة اخذت الى اماكن متوترة عديدة في العراق وبعضها بيع في مدينة الصدر اثناء الحملة التي حصلت لجمع الأسلحة هناك، من يشتري بندقية او مسدساً هنا يريد ان يجربه فيطلق في الهواء عيارات نارية كثيفة وعلى اثر هذه الاطلاقات اليومية وقع حادث اذ نزلت بندقية من يد أحدهم وقتل رجلاً وطفلاً ما جعل السكان يغضبون ويهجمون على باعة الاسلحة ليختفي هذا السوق بعد عام من وجوده واصبحت محال تصليح الأسلحة هي اماكن للبيع ايضاً.

المشهد الأخير

وفي المشهد الأخير لسوق زبيد نجد أكبر تحول حين انتقل نحو عشرين من اصحاب (جنابر) بيع الفواكه والخضروات الى سوق شعبي آخر يبعد عن سوق زبيد الأصلي نحو كيلومتر واحد وفي سوق زبيد وزعت قطع صغيرة لتصبح محال نموذجية، ولكن اغلب الباعة لم يبنوا المحال وتركوها اشبه بـ (الجنابر) في فصل الشتاء بسبب ارضيته غير المبلطة، وفي الصيف يتصاعد التراب ويغطي المكان، ونتيجة لوجود هذه الأسواق العديدة والمتناقضة في منطقة زبيد بدأ الناس يطلقون على الحي بأكمله (سوق زبيد) وكأن البيوت عبارة عن محال تجارية مادام في كل فرع منها يوجد بيع وشراء وبضائع مغرية.